الأمم المتحدة

A/AC.109/2010/15

الجمعية العامة

Distr.: General
16 March 2010
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر فوكلاند (مالفيناس)*

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

أولا – لمحة عامة ٣

ثانيا – التطورات الدستورية والسياسية ٣

ثالثا – الميزانية ٥

رابعا – إزالة الألغام ٥

خامسا – الأحوال الاقتصادية ٦

ألف – لمحة عامة ٦

باء – مصائد الأسماك ٦

جيم – السياحة ٧

* ثمة نزاع قائم بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس) (انظر الوثيقة ST/CS/SER.A/42).

010410 010410 10-27388 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

دال – الزراعة، وملكية الأراضي، والثروة الحيوانية ٧
هاء – النقل والاتصالات ومرافق أساسية أخرى ٨
واو – البيئة والهيدروكربونات ٩
سادسا – الأحوال الاجتماعية ١٠
ألف – لمحة عامة ١٠
باء – الصحة العامة ١٠
جيم – الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية ١١
دال – التعليم ١١
سابعا – الاشتراك في المنظمات والترتيبات الإقليمية ١٢
ثامنا – نظر المنظمات والمنتديات الحكومية الدولية في المسألة ١٢
تاسعا – وضع الإقليم في المستقبل ١٣
ألف – موقف الدولة القائمة بالإدارة ١٣
باء – موقف حكومة الأرجنتين ١٤
عاشرا – نظر الأمم المتحدة في المسألة ١٥
ألف – اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ١٥
باء – لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) ١٦
جيم – الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة ١٧

أولا – لمحة عامة

١ - جزر فوكلاند (مالفيناس) إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي تقوم بإدارته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ويتألف من جزيرتين كبيرتين تعرفان بفوكلاند الشرقية وفوكلاند الغربية، فضلا عن مئات الجزر الصغيرة، ويبلغ مجموع مساحة هذا الإقليم نحو ١٢ ١٧٣ كيلومترا مربعا. وتقع جزر فوكلاند (مالفيناس) في جنوب المحيط الأطلسي على مسافة تبعد نحو ٧٧٠ كيلومترا الى الشمال الشرقي من كيب هورن، وقرابة ٤٨٠ كيلومترا إلى الشرق من أمريكا الجنوبية القارية. وتقع ساوث جورجيا على مسافة ١ ٣٠٠ كيلومترا تقريبا إلى الجنوب الشرقي من مجموعة جزر فوكلاند (مالفيناس)، وتدار جزر ساوث ساندويتش، الواقعة على مسافة تقارب ٧٥٠ كيلومترا تقريبا إلى شرقي جنوب شرق ساوث جورجيا، من جزر فوكلاند (مالفيناس) كإقليم منفصل؛ ويتولى حاكم جزر فوكلاند (مالفيناس) منصب مفوض جزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش في الوقت نفسه. ووفقا لآخر تعداد للسكان (٢٠٠٦)، بلغ عدد سكان الإقليم ٤٧٨ ٢ نسمة (لا يشمل ذلك المقيمون الغائبون مؤقتا والمدنيون الذين يعملون مع وزارة الدفاع)، وهي زيادة من ٣٩١ ٢ نسمة في عام ٢٠٠١ مما يمثل أكبر عدد للسكان منذ عام ١٩٣١. وثمة نزاع قائم بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس).

ثانيا – التطورات الدستورية والسياسية

٢ - كما ورد سابقا، فقد دخل الدستور الذي أُقر في عام ٢٠٠٨ حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (الصك القانوني ٢٠٠٨، رقم ٢٨٤٦). واستنادا إلى الدولة القائمة بالإدارة فإن الدستور الجديد، بالمقارنة مع دستور عام ١٩٨٥، يعزز الديمقراطية المحلية ويوفر قدرا أكبر من الحكم الذاتي الداخلي، ويتيح مزيدا من الشفافية والمساءلة. وكما كان عليه الحال في السابق، ينتخب أعضاء المجلس التشريعي رئيسا يترأس جلسات الجمعية التشريعية التي تجتمع بانتظام. ويعين الحاكم رئيسا تنفيذيا بالاتفاق مع الجمعية التشريعية كرئيس للخدمة العامة لتنفيذ السياسات العامة. ويتولى كل عضو المسؤولية عن حقيبة معينة ويعمل بالتعاون الوثيق مع الإدارات المعنية. ولا يضطلع أعضاء الجمعية بمسؤوليات وزارية. أما مسائل السياسة العامة، فينظر فيها المجلس التنفيذي الذي يتألف من ثلاثة من أعضاء الجمعية التشريعية الذين يُنتخبون سنويا من بين أعضائها، بالإضافة إلى عضوين بحكم منصبيهما اللذين لا يحق لهما التصويت. ويحق للمدعي العام وقائد القوات البريطانية في الجزر حضور اجتماعات المجلس التنفيذي إلا أنه لا يحق لهما التصويت. ويضطلع الحاكم بالمسؤولية عن السياسة الخارجية والدفاع. وبموجب أحكام الدستور الجديد، يجوز للحاكم، بناء على

مشورة وموافقة المجلس التشريعي، أن يضع القوانين لإقرار السلم والنظام والحكم الرشيد في الإقليم، وتظل للتاج البريطاني السلطة الكاملة لسن القوانين لإقرار السلم والنظام والحكم الرشيد في الإقليم[(١)].

٣ - وأجريت آخر انتخابات عامة لاختيار أعضاء الجمعية التشريعية الثمانية جميعهم في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، ينتمي خمسة منهم إلى الدوائر الحضرية في الإقليم (ستانلي) وثلاثة إلى الضواحي (أي المقيمين خارج المدينة الوحيدة الموجودة في الإقليم)، لمدة أربع سنوات. وقد تولى الحاكم الحالي، ألن هاكل، منصبه في آب/أغسطس ٢٠٠٦. وفي عام ٢٠٠٩، تم تعيين نايغل هايوود ليخلف السيد هاكل في منصبه كحاكم، ويتوقع أن يتسلم مهام منصبه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

٤ - وكما ورد سابقا، فيما يتعلق بعملية إصلاح دستور عام ١٩٨٥، فقد احتجت الحكومة الأرجنتينية في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ على ما اسمته ''تصرف أحادي الجانب'' من قبل المملكة المتحدة ''حيث ادعت أنها اعتمدت 'دستورا' جديدا لجزر مالفيناس''، مما ''يشكل تجاهلا للقرارات التي اتخذتها حسب الأصول الجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار بشأن جزر مالفيناس'' و ''خرقا لروح التفاهم المؤقت في إطار صيغة الحفاظ على السيادة'' الذي توصلت إليه الأرجنتين والمملكة المتحدة (انظر A/63/542، المرفق الأول).

٥ - وبالإشارة إلى احتجاج الأرجنتين، فقد رفضت المملكة المتحدة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ القول بأن الأمر الدستوري لجزر فوكلاند لعام ٢٠٠٨ يتعارض، من حيث الممارسة أو الفحوى، مع أي جانب من البيانات المشتركة المتفق عليها بين المملكة المتحدة والأرجنتين، أو يتعارض مع أي من قرارات الجمعية العامة (انظر A/63/589).

٦ - وخلال العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، أكدت الأرجنتين والمملكة المتحدة موقفيهما بشأن الخلاف على السيادة، بما في ذلك من قبل الأرجنتين من خلال إصدار نشرات صحفية في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بشأن الاحتفال ''بيوم تأكيد حقوق الأرجنتين في جزر مالفيناس'' وغيرها من المناطق، وفي ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ ''بمناسبة الذكرى السنوية الأخيرة لاحتلال المملكة المتحدة غير المشروع لجزر مالفيناس'' ومن قبل المملكة المتحدة من

ملاحظة: استمدت المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه من المعلومات التي أحالتها إلى الأمين العام الدولة القائمة بالإدارة، بموجب المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك من المعلومات المقدمة من حكومة الأرجنتين، ومن المعلومات المتاحة في المصادر المنشورة.

(١) معلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

خلال رسائل خطية في الأمم المتحدة بشأن رفض المطالبات الإقليمية وغيرها من المطالبات التي قدمتها الأرجنتين.

٧ - وترد إشارة أيضا إلى موقفي الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الأرجنتين في الفصل التاسع أدناه.

ثالثا - الميزانية

٨ - تبدأ السنة المالية في الإقليم في ١ تموز/يوليه وتنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن الإقليم يبذل كل ما بوسعه للحفاظ على ميزانية متوازنة، أما في عام ٢٠٠٩، فقد تمت الموافقة على عجز مؤقت في الميزانية في أعقاب أزمة الاستثمار العالمية الأخيرة. وفي السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠ بلغ التقدير المعتمد الخاص بمجموع الإيرادات ٤٢ مليون جنيه إسترليني، منها ١٤,٥ مليون جنيه إسترليني وردت من مصائد الأسماك، و ٤,٥ ملايين جنيه إسترليني من إيرادات الاستثمار، و ١٠,٢ ملايين جنيه إسترليني من الضرائب، و ٥,٤ ملايين جنيه إسترليني من الأشغال العامة. وخلال الفترة نفسها، بلغ تقدير النفقات المنقح ٤٣ مليون جنيه إسترليني[(١)].

رابعا - إزالة الألغام

٩ - تلتزم الدول الأطراف بموجب اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام لعام ١٩٩٧، المعروفة باسم اتفاقية أوتاوا، بإزالة الألغام المضادة للأفراد في المناطق المزروعة بالألغام في غضون ١٠ سنوات من دخول الاتفاقية حيز النفاذ، ما لم يمنح تمديد بموجب الاتفاقية.

١٠ - وكما ورد سابقا، فقد تقرر في الدورة التاسعة لاجتماع الدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا المنعقد في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، منح المملكة المتحدة تمديدا حتى ١ آذار/مارس ٢٠١٩. واستنادا إلى السلطة القائمة بالإدارة، فقد قررت المملكة المتحدة لاحقا أن تمضي في إزالة الألغام في أربع مناطق مزروعة بالألغام في الإقليم. وباتباع ممارسة صارمة للمشتريات، وقعت المملكة المتحدة عقدا مع إحدى شركات القطاع الخاص في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، واتخذت ترتيبات لإنشاء مكتب لمشروع لإزالة الألغام للتأكد من إزالة الألغام من الأراضي تماماً وإلى العمق اللازم. وقد بدأ العمل فعلاً، ويتوقع أن ينتهي في نيسان/أبريل ٢٠١٠[(١)].

١١ - علاوة على ذلك، اُتفق في الدورة التاسعة لاجتماع الدول الأطراف المنعقدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ على أن يعقد المؤتمر الاستعراضي الثاني في كارتاخينا، كولومبيا، خلال الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وكما ورد في تقريره الختامي الذي اعتمد في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، قيّم مؤتمر قرطاجنة الطلب الذي قدمته الأرجنتين لتمديد الموعد النهائي الذي حددته الأرجنتين لتدمير الألغام المضادة للأفراد في المناطق المزروعة بالألغام في جزر فوكلاند (مالفيناس) وفقا للمادة ٥-١، ووافق على طلب التمديد حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠. ولدى الموافقة على الطلب، أشار المؤتمر إلى أنه، في حين طرحت الأرجنتين ''خطة منظمة'' لتنفيذ المادة ٥ في المناطق المزروعة بالألغام التي أفادت بأنها تقع تحت ولايتها أو سيطرتها، فقد أشارت الأرجنتين نفسها إلى أنها ''لا تمارس السيطرة الإقليمية على الأراضي المزمع إزالة الألغام منها''. كما أشار المؤتمر إلى أهمية قيام الدولة الطرف بتقديم معلومات عن التغييرات التي تطرأ على مركز السيطرة على المناطق المزروعة بالألغام.

١٢ - ويرد مزيد من المعلومات بشأن هذا الموضوع في ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة في عام ٢٠٠٩ (A/AC.109/2009/13).

خامسا - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١٣ - وفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، يقدر الناتج المحلي الإجمالي للجزر بنحو ١٠٤ ملايين جنية إسترليني في عام ٢٠٠٩. وتشير الزيادة في إيرادات ضريبة الشركات إلى نمو القطاع الخاص. ولا تزال صناعة صيد الأسماك تمثل أهم قطاع في الاقتصاد (نحو ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، وشهد قطاع السياحة نموا. ويتمثل هدف الإقليم المعلن في إيجاد اقتصاد متنوع ومستدام للمستقبل، ويجري العمل بالشراكة مع القطاع الخاص لوضع استراتيجية اقتصادية طويلة الأجل. وتتاح أحدث خطة للجزر (٢٠٠٩-٢٠١٣) على شبكة الإنترنت. وشأن الخطة السابقة، فهي تضع رؤية لتحسين الإدارة المالية، ونوعية الحياة، والاتصالات وكفالة اقتصاد مستدام في الوقت نفسه.

باء - مصائد الأسماك

١٤ - يمثل سمك الحبَّار، بنوعيه الطويل الزعانف والقصير الزعانف، كما أفادت سابقا الدولة القائمة بالإدارة، الدعامة الأساسية لاقتصاد الإقليم. وعلاوة على هذين النوعين، يجري صيد عدد من الأنواع الزعنفية، منها سمك الأبيض الزرقاوي الجنوبي وسمك النازلي

وسمك الغرناد النيوزيلندي. وإدارة مصائد الأسماك هي المسؤولة عن تسيير قطاع صيد الأسماك في الإقليم. وعقب سن مرسوم مصائد الأسماك (الحفظ والإدارة) في عام ٢٠٠٥، بدأ الإقليم في تنفيذ نظام جديد لإصدار التراخيص. وحسب المعلومات المقدمة، ظلت الأرجنتين تستنكر هذا النظام في عام ٢٠٠٩. ويتوفر المزيد من المعلومات عن هذا الموضوع في ورقات العمل للأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ التي أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/2007/13 و A/AC.109/2008/13 و A/AC.109/2009/13).

جيم – السياحة

١٥ – وفقا للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، تعد السياحة عنصرا مساهما هاما في اقتصاد الإقليم، وتقدر حصيلتها بنحو ٥ ملايين جنيه إسترليني سنوياً. وكما ورد سابقا، فقد حدث توسع كبير في قطاع السياحة في جزر فوكلاند (مالفيناس) في السنوات الأخيرة، حيث بلغ معدل الزيادة في وصول الزائرين ٢١ في المائة بين موسمي ٢٠٠٠/٢٠٠١ و ٢٠٠٧/٢٠٠٨. ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، زار حوالي ٠٠٠ ٦٢ سائح معظمهم بسفن الرحلات جزر فوكلاند في موسم ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وبلغ العائد قرابة ٤,٢ مليون جنيه إسترليني في الإقليم. ويشمل هذا الرقم الإنفاق على الجولات والتسوق والمواد الغذائية، فضلا عن أكثر من ١,٣ مليون جنيه إسترليني في شكل ضرائب وجبايات.

دال – الزراعة وملكية الأراضي والثروة الحيوانية

١٦ – حسب ما ورد سابقا بالاستناد إلى معلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، فإن أهم تغيير في الزراعة في السنوات الأخيرة تمثل في نمو صناعة اللحوم ومواءمة الزراعة لإنتاج أغنام مزدوجة الغرض تزيد العائد من اللحوم والصوف كليهما إلى أقصى حد. واستنادا إلى الدولة القائمة بالإدارة، فقد تم تصدير ١,٦ مليون كيلوغرام من الصوف من الجزر في عام ٢٠٠٨ وتجهيز ٠٠٠ ٣٣ من الأغنام والحملان في مجزر ساند باي للتصدير في عام ٢٠٠٩. ويطبق الإقليم خطة للسنوات العشر لدعم الزراعة، بالرغم من أن الإنفاق بموجب الخطة قد انخفض سنويا منذ عام ٢٠٠٤ لأن المزارعين أخذوا يستثمرون المزيد من أموالهم الخاصة في وحداتهم الإنتاجية. وتشكل برامج المراعي وتحسين الجينات والتوسع في صناعة اللحوم جوهر استراتيجية التنمية الزراعية في الإقليم. وتناقصت مساحة الأراضي الزراعية تدريجيا على مدى السنوات لأن طرائق الزراعة ازدادت كثافة لتلبية متطلبات سوق التصدير.

هاء – النقل والاتصالات ومرافق أساسية أخرى

١٧ – استنادا إلى السلطة القائمة بالإدارة، هناك خط للنقل الساحلي لإمداد متاجر المستوطنات الواقعة في الجزر الشرقية والغربية والبعيدة بالوقود، فضلا عن خدمة نقل منتظمة بالعبارات بين الجزيرتين الرئيسيتين، لنقل المسافرين والبضائع.

١٨ – وفي عام ٢٠٠٩، واصلت شركة الخطوط الجوية الشيلية، ''لانشيلي''، القيام برحلات أسبوعية منتظمة بين بونتا أريناس، في شيلي، وجزر فوكلاند (مالفيناس)، شملت التوقف مرتين شهريا في ريو غاليغوس، في البر الرئيسي الأرجنتيني وفقا لأحكام البيان المشترك بين الأرجنتين والمملكة المتحدة المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٩. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، استفادت مجموعتان من أقارب جنود أرجنتينيين مدفونين في الإقليم من هذه الخدمة المنتظمة للمشاركة في تدشين النصب التذكاري في مقبرة داروين في الجزيرة، بموجب بيان مشترك.

١٩ – علاوة على ذلك، ووفقا للمعلومات المُقدمة من الأرجنتين، أُجيز القيام برحلات جوية خاصة عملا باتفاق تبادل المذكرات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠١، كما أُجيز القيام بعدد من رحلات الإجلاء الطبي من جزر فوكلاند (مالفيناس) إلى البر الرئيسي في الأرجنتين وشيلي. وكما ذكر سابقا، لم تصرح الأرجنتين منذ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ بأي رحلات غير منتظمة بين بلدان ثالثة وجزر فوكلاند (مالفيناس) تقوم بها أي شركة تحت علم بلد ثالث. ولم يتم التوصل إلى أي اتفاق بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن مقترح الأرجنتين المقدم في عام ٢٠٠٣ الرامي إلى إقامة رحلات جوية منتظمة ومباشرة بين البر الرئيسي الأرجنتيني وجزر فوكلاند (مالفيناس) تُسند إلى شركة طيران أرجنتينية.

٢٠ – وقد تحسنت الاتصالات، سواء داخليا أو مع العالم الخارجي، خلال السنوات العديدة الماضية. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، هناك أكثر من ١ ٠٠٠ حاسوب في الإقليم، وفي عام ٢٠٠٩، كان قرابة ٧٤ في المائة من المنازل موصولاً بخدمة الإنترنت عريضة النطاق، بينما يوصل ٢٤٨ حاسوبا بالإنترنت عبر الاتصال الهاتفي. وهناك أيضا زهاء ٤ ٠٠٠ هاتف محمول و ١ ٧٥٩ خطا هاتفيا ثابتا لدى السكان المقيمين.

٢١ – ويوجد في ورقات العمل السابقة التي أعدتها الأمانة العامة مزيد من المعلومات بشأن ترتيبات النقل والاتصالات والمرافق الأساسية الأخرى مثل توليد الكهرباء، بما فيها ورقة العمل لعام ٢٠٠٩ (A/AC.109/2009/13).

واو – البيئة والهيدروكربونات

٢٢ – كما ذُكر سابقا، ووفقا لما أوردته الدولة القائمة بالإدارة، تعمل جزر فوكلاند (مالفيناس) على إعمال عدد من المعاهدات المتعلقة بالبيئة. ووفقا للمعلومات المقدمة من الأرجنتين، فقد رفضت جمهورية الأرجنتين من جهتها، التطبيق الإقليمي الذي نفذته المملكة المتحدة لاتفاقية تغير المناخ وبروتوكول كيوتو، واتفاق الأمم المتحدة الإطارئ بشأن حفظ طائري القطرس والنوء، واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، واتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة، واتفاقية رامسار المتعلقة بالأراضي الرطبة، على أساس أن جزر فوكلاند (مالفيناس) وساوث جورجيا وساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها تشكل جزءا لا يتجزأ من إقليم الأرجنتين.

٢٣ – ووفقا للسلطة القائمة بالإدارة، تم العثور على آثار من الهيدروكربونات في بعض آبار استكشاف النفط في المياه الساحلية إلى الشمال من الجزر منذ عام ١٩٩٨، إلا أنه لم يتم اكتشاف النفط على الصعيد التجاري. وفي الآونة الأخيرة، تعاقدت الشركات على مصاطب نفطية نصف مغمورة لاستكشاف المزيد من الآبار، الذي بدأ في شباط/فبراير ٢٠١٠. وستعود أنشطة الاستكشاف التي يتوقع أن تستمر لمدة تقل عن سنة بالفائدة على الاقتصاد المحلي. وسيحصل الإقليم أيضا على بعض الإيرادات من الضرائب المباشرة من صناعة النفط. وفي حال تم اكتشاف نفط بكميات تجارية خلال برنامج الحفر الحالي أو في المستقبل، فإن أي نشاط إنتاجي بحري يتم تطويره يجب أن يهدف إلى التقليل من الآثار الشديدة على النواحي الاجتماعية والاقتصادية والصحية وعلى السلامة والبيئة إلى أدنى حد ممكن.

٢٤ – ووفقا للمعلومات المقدمة، انتقدت الأرجنتين على مدى السنوات عمليات الحفر المذكورة في البحر وبرامج الإنتاج، بما في ذلك في عام ٢٠٠٩ وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، عندما قدمت حكومة الأرجنتين مذكرة احتجاج إلى المملكة المتحدة رفضت فيها بحزم ”المحاولة البريطانية للسماح بإجراء أنشطة استكشاف واستغلال المواد الهيدروكربونية في مناطق الجرف القاري الأرجنتيني“، (انظر A/64/653) حول جزر فوكلاند (مالفيناس). وفي هذا الصدد، أصدرت الأرجنتين في الشهر نفسه مرسوما رئاسيا يطلب الحصول على إذن للسفن التي ترسو في الموانئ الأرجنتينية أو التي تعبر المياه الأرجنتينية. وللاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن هذا الموضوع انظر (A/64/653، المرفق).

سادسا – الأحوال الاجتماعية

ألف – لمحة عامة

٢٥ – كما ورد سابقا، ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، يراعي الإقليم المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد وسعت الدولة القائمة بالإدارة نطاق العمل بأحكام الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لتشمل جزر فوكلاند (مالفيناس). علاوة على ذلك، وسعت المملكة المتحدة نطاق العمل بالعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ليشملا الإقليم، وهي تحترم إجراءات تقديم تقارير منتظمة بمقتضى هذين الصكين. ولا يوجد ثمة أي تمييز على أساس الجنس في تنفيذ المادتين ٢ و ٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وتطبق المملكة المتحدة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بما يشمل بروتوكولها الاختياري، واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، في جزر فوكلاند (مالفيناس).

٢٦ – واستنادا إلى المعلومات المقدمة، دأبت الأرجنتين من جانبها على رفض تطبيق المملكة المتحدة لهذه الصكوك المتنوعة على الصعيد الإقليمي فضلا عن تسمية الإقليم بأنه من أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة كما ترفض أي تسمية مشابهة أخرى.

باء – الصحة العامة

٢٧ – تعد الحالة الصحية العامة في جزر فوكلاند (مالفيناس) جيدة. فوفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن معظم العلاج الطبي وعلاج الأسنان والأدوية التي تسلم بوصفات طبية، تقدم مجانا لجميع المقيمين في جزر فوكلاند (مالفيناس) والمملكة المتحدة بموجب اتفاق صحي ينص على المعاملة بالمثل. كما تقدّم جميع الخدمات الطبية في مستشفى الملك إدوارد السابع التذكاري في عاصمة الإقليم، الذي يوفر مجموعة كاملة من خدمات الرعاية الأولية للسكان المدنيين، والأفراد العسكريين المتمركزين في المدينة، وطواقم أساطيل الصيد الأجنبية العاملة حول الجزر. وبالإضافة إلى ذلك، توجد خدمة طبية زائرة تدعم المستوطنات الزراعية البعيدة. وتتوافر بالمستشفى المرافق اللازمة للتعامل مع الحالات الطبية والجراحية الخطيرة، ويضم نحو ٣٠ سريرا، منها سرير واحد خاص برعاية الأمهات الحوامل وسريران للرعاية الطبية المركّزة. أما الحالات التي تتطلب عناية متخصصة، فتجري معالجتها إلى أن تستقر ثم يجري إجلاؤها إلى المملكة المتحدة، أو شيلي، أو إلى مونتيفيديو في الحالات الطارئة.

جيم – الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية

٢٨ – كما ورد سابقا، ينص قانون المعاشات التقاعدية لجزر فوكلاند على إلزام جميع أرباب العمل والموظفين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٧ و ٦٤ عاما بسداد اشتراكات شهرية ثابتة. ويوفر نظام المعاشات التقاعدية الصادر في عام ١٩٩٧ وسيلة اشتراك وطنية محددة، يستطيع من خلالها أرباب العمل، والأفراد العاملون لحسابهم الخاص، وغيرهم من الأفراد في جزر فوكلاند (مالفيناس)، أن يسددوا اشتراكات بموجب اتفاقات بين أرباب العمل والموظفين أو طوعا خلال فترة حياتهم العملية وأن يحصلوا على معاش عند التقاعد. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، هناك نظام معمول به يوفر منح الرعاية الاجتماعية والمعاشات التقاعدية لمعالجة حالات المشقة والعجز.

دال – التعليم

٢٩ – التعليم في جزر فوكلاند (مالفيناس) مجاني وإلزامي لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ أعوام و ١٦ عاما، حيث يتاح الحصول على التعليم قبل المدرسي (الحضانة) بدءا من سن الرابعة. وكما ورد سابقا، ووفقا للمعلومات المقدمة من الدولة القائمة بالإدارة، توفر الحكومة الموظفين والمعدات واللوازم للتعليم، ولديها مدرسة للتعليم الابتدائي وأخرى للتعليم الثانوي في عاصمة الإقليم، كما تدير مدرستين في المستوطنات. وفي المناطق الريفية، يلتحق صغار الأطفال بمدارس المستوطنات أو يزورهم معلمون متنقلون. كما تتوافر دروس يومية بواسطة الهاتف. أما الطلاب الذين تتجاوز أعمارهم ١٦ عاما ويجتازون الامتحانات، فيجري تمويل دراساتهم في الخارج، معظمها في المملكة المتحدة.

٣٠ – علاوة على ذلك، كان في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ٣٩٢ تلميذا يتلقون تعليمهم في جزر فوكلاند (مالفيناس)، في حين أن التعليم المستمر لما فوق ١٦ سنة كان يتم توفيره محليا عن طريق وحدة التدريب في دائرة التعليم، وشمل ذلك ٢٠ تلميذا. وفي غضون ذلك، كان هناك ٧٠ طالبا آخر في مرحلة التعليم العالي يدرسون في الخارج. ووفقا للمعلومات المقدمة من الأرجنتين، يتمتع سكان جزر فوكلاند (مالفيناس) بحقوق متساوية للالتحاق بنظام التعليم الحكومي الأرجنتيني. وترد معلومات إضافية عن هذا الموضوع في تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٩ عن التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/64/69).

سابعا – الاشتراك في المنظمات والترتيبات الدولية

٣١ – ووفقا للمعلومات المقدمة من الدولة القائمة بالإدارة، تشارك حكومة جزر فوكلاند (مالفيناس) في أنشطة الكومنولث، وهي عضو في رابطة أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة. كما يشارك ممثلون عن الحكومة، بصفتهم أعضاء في وفد المملكة المتحدة، في مناقشات بشأن المسائل التي تؤثر على مصالحهم.

٣٢ – وكما ورد سابقا، وبموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ينبغي أن تُقدم الدول الساحلية التي أصبحت الاتفاقية نافذة فيها بحلول أيار/مايو ١٩٩٩ أو قبله، المطالبات المتعلقة بالجرف القاري الممتد، إلى لجنة حدود الجرف القاري بحلول أيار/مايو ٢٠٠٩. وفي ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، قدمت الأرجنتين رسالة تتعلق بحدود الجرف القاري خارج مسافة ٢٠٠ ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي إلى لجنة حدود الجرف القاري، وفي ١١ أيار/مايو ٢٠٠٩، قدمت المملكة المتحدة رسالة تتعلق بحدود الجرف القاري خارج مسافة ٢٠٠ ميل بحري إلى لجنة حدود الجرف القاري، في جملة أمور، فيما يتعلق بجزر فوكلاند (مالفيناس)، وقد رفض الجانبان لاحقا المعلومات التي قدمها الطرف الآخر، وأكد كل منهما موقفه بشأن السيادة على الإقليم. وفي بيان أدلى به رئيس اللجنة (انظر CLCS/64 المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩) أشار فيما يتعلق بالرسالة المقدمة من الأرجنتين بأن اللجنة قررت، وفقا لنظامها الداخلي، أنها ليست في مركز يسمح لها بالنظر والفصل في تلك الأجزاء من الطلب التي هي محل نزاع.

ثامنا – نظر المنظمات والمنتديات الحكومية الدولية في المسألة

٣٣ – وقعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على معاهدة لشبونة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، ودخلت حيز النفاذ في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، المعدّلة للمعاهدة المتعلقة بالاتحاد الأوروبي والمعاهدات المنشئة للجماعات الأوروبية.

٣٤ – ووفقا لما ذكرته السلطة القائمة بالإدارة، فإن معاهدة لشبونة تؤكد على ارتباط الإقليم بالاتحاد الأوروبي وفقا للجزء الرابع من المعاهدة بشأن سير عمل الاتحاد الأوروبي، وتحديدا المواد من ١٩٨ إلى ٢٠٤؛ ويرد اسم الإقليم في المرفق الثاني من المعاهدة نفسها في إطار الأراضي المرتبطة بالاتحاد الأوروبي. وترد معلومات إضافية في مرفق الوثيقة A/64/672.

٣٥ – وفي إشارة إلى بدء نفاذ معاهدة لشبونة، رفضت الأرجنتين، في جملة أمور، محاولة إدراج جزر فوكلاند (مالفيناس) في قائمة الأقاليم الواردة في المرفق الثاني الذي ينطبق عليه

الجزء الرابع من المعاهدة على أساس أنها جزء من التراب الوطني الأرجنتيني. وترد معلومات إضافية في مرفق الوثيقة A/64/612.

٣٦ - وخلال اجتماعات عقدت في عام ٢٠٠٩، تناولت كيانات حكومية دولية مثل مؤتمر قمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية (الدوحة، ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩)، والجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية (سان بدرو سولا، ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩)، والسوق المشتركة لأمريكا الجنوبية، (أسونسيون، ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩؛ ومونتيفيديو، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩)، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية (كيتو، ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩)، ومؤتمر قمة الدول الأفريقية ودول أمريكا الجنوبية (جزيرة مارغاريتا، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩)، ومجموعة ريو (مونتيغو باي، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩)، والاجتماع الوزاري لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن التكامل والتنمية (مونتيغو باي، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩)، والقمة الأيبيرية الأمريكية (استوريل، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩) مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)، وجددت تأكيدها على ضرورة أن تستأنف كل من الأرجنتين والمملكة المتحدة المفاوضات لإيجاد حل سلمي لهذا النزاع الذي طال أمده. وكما ورد سابقا، فإن المملكة المتحدة ليست عضوا في المنظمات المذكورة أعلاه، كما أنها لم تمثل في أي من الاجتماعات المذكورة آنفا، باستثناء منظمة الدول الأمريكية، حيث تتمتع المملكة المتحدة بمركز مراقب. ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات بشأن هذه المسألة في ورقة العمل A/AC.109/2009/13 والفرع عاشراً، باء أدناه.

تاسعا - وضع الإقليم في المستقبل

ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٣٧ - في رسالة مؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة (A/64/466، المرفق)، عرض الممثل الدائم للمملكة المتحدة موقف حكومته في إطار ممارسة حق الرد على ملاحظات رئيسة الأرجنتين في خطابها الذي ألقته أمام الجمعية العامة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، على النحو التالي:

١ - ”لا يساور المملكة المتحدة أية شكوك في سيادتها على جزر فوكلاند.

٢ - ”تولي الحكومة البريطانية أهمية كبرى لمبدأ تقرير المصير المنصوص عليه في المادة ١-٢ من ميثاق الأمم المتحدة، والمادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وهذا المبدأ هو الذي ينبني عليه موقفنا بشأن جزر فوكلاند.

٣ - ”وجزر فوكلاند ليست جيبا استعماريا. فالأقاليم البريطانية فيما وراء البحار هي أقاليم بريطانية ما دامت ترغب في أن تبقى بريطانية. وقد اختار شعب جزر فوكلاند الاحتفاظ بصلته ببريطانيا. وأعرب ممثلو جزر فوكلاند المنتخبون ديمقراطيا مرة أخرى عن آرائهم بوضوح عندما زاروا الأمم المتحدة لحضور مناقشات لجنة الأربعة والعشرين الخاصة هذا العام.

٤ - ”فقد طلبوا من اللجنة أن تعترف بأنه يحق لهم، مثل أي شعب آخر، ممارسة حق تقرير المصير. وكرروا تأكيدهم أن شعب جزر فوكلاند لا يرغب في إجراء أي تغيير في وضع الجزر.

٥ - ”فلا مجال لأي مفاوضات بشأن السيادة على جزر فوكلاند ما لم يعرب سكان الجزر، أو إلى أن يعربوا عن رغبتهم في ذلك“.

٣٨ - ووفقا للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، وفي الرسالة السنوية التي وجهها غوردون براون، رئيس وزراء المملكة المتحدة، إلى الإقليم بمناسبة عام ٢٠١٠، ذكّر من جديد بالتزام المملكة المتحدة تجاه سكان الجزر وبحقهم في تقرير المصير فقال:

١ - ” التقيت بالرئيسة كيرشنر مرتين في عام ٢٠٠٩، ولكن كما هو الحال دائما، أوضحت في مناقشاتنا بأنه لا تساورنا أي شكوك بشأن سيادة المملكة المتحدة على جزر فوكلاند، وبأن مبدأ تقرير المصير ينبني على ذلك. ولا يمكن أن تكون هناك ولن تكون هناك مفاوضات بشأن السيادة على الجزر إلا في الوقت الذي ترغبون فيه بذلك“[1].

باء - موقف حكومة الأرجنتين

٣٩ - كما يتضح من المحضر الرسمي للجلسة العامة الرابعة للدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، المنعقدة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ (A/64/PV.4)، أشارت كريستينا فرناندير دي كيرشنر رئيسة الأرجنتين في خطابها الذي ألقته أمام الجمعية العامة، إلى وضع جمهورية الأرجنتين حيث لا يزال هناك ”جيب استعماري في جزر مالفيناس التابعة لنا“ من دون إمكانية معالجة مسألة السيادة مع المملكة المتحدة، كما دعا العديد من قرارات الجمعية العامة. ومضت الرئيسة تقول إنه استجابة لطلب إنساني، وافقت الأرجنتين والمملكة المتحدة على السماح لأفراد الأسر بزيارة ذويهم المدفونين في الجزر تقديرا للذين كافحوا في سبيل وطنهم.

٤٠ - ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن موقف حكومة الأرجنتين في الفرع عاشرا - ألف أدناه.

عاشرا - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٤١ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) في جلستيها التاسعة والعاشرة، المعقودتين في ١٨ و ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ على التوالي (انظر A/AC.109/2009/SR.9 and 10). وقررت اللجنة الخاصة في تلك الجلسة الاستجابة إلى طلب الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبيرو والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس المشاركةَ في نظر اللجنة في هذا البند.

٤٢ - وفي الجلسة التاسعة أيضا، استمعت اللجنة إلى بيانين أدلى بهما السيد ستيفتر والسيدة روبرتسون، من المجلس التشريعي لجزر فوكلاند (مالفيناس). وكذلك أدلى كل من السيدة رينولدس والسيد وفيرنيت ببيان.

٤٣ - وفي الجلسة ذاتها، قدم ممثل شيلي، باسم إكوادور وبوليفيا وشيلي وجمهورية فنزويلا البوليفارية وكوبا، مشروع القرار A/AC.109/2009/L.8. الذي أكد من جديد أن السبيل إلى إنهاء الوضع الاستعماري الخاص والفريد المتمثل في مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) هو التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع على السيادة بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة عن طريق التفاوض. وطلب إلى الطرفين دعم عملية الحوار والتعاون الحالية من خلال استئناف المفاوضات بغية التوصل، في أقرب وقت ممكن، إلى حل سلمي للنزاع وفقا لأحكام قرارات الجمعية العامة المتعلقة بهذه المسألة.

٤٤ - وأدلى وزير خارجية الأرجنتين، خورخيه تايانا، ببيان في تلك الجلسة، (انظر A/63/923). وعلى النحو الوارد في محضر الاجتماع، قال وزير الخارجية في جملة أمور أن وضع جزر مالفيناس لا يشبه أي وضع آخر. وقال إن المملكة المتحدة قد انتهكت الوحدة السياسية والسلامة الإقليمية لجمهورية الأرجنتين وتواصل احتلالها للجزر التي طُرد سكانها منها واستعيض عنهم بسكان أجانب تم زرعهم فيها. وإن الادعاء بضرورة تطبيق مبدأ تقرير المصير على هؤلاء السكان يعد تحريفاً صارخاً للمنطق وللعدالة وللقانون. وإن القول بأنها لن توافق على استئناف المفاوضات مع الأرجنتين إلا إذا رغب سكان الجزر بذلك، فإن المملكة المتحدة تتجاهل إرادة الدول الأعضاء في المنظمة وتدخل شرطا مسبقا من جانب

واحد لم يذكر في أي قرار بشأن هذه المسألة. وإن الأرجنتين مستعدة للامتثال لالتزام استئناف المفاوضات بشأن السيادة على ”جزر مالفيناس وساوث جورجيا وساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها“، وينطبق هذا الالتزام على كلا الطرفين.

٤٥ - علاوة على ذلك، فقد اتخذت الأرجنتين خطوات للتعاون مع المملكة المتحدة بشأن المسائل العملية الناشئة عن الوضع الفعلي وذلك بهدف إيجاد إطار يفضي أن يستأنف كلا الطرفين المفاوضات. وعلى الرغم من ذلك، فقد ارتكبت المملكة المتحدة عددا من الأعمال الأحادية الجانب في المناطق المتنازع عليها، انتهاكا لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١، مثل توسيع نظام الترخيص لمصائد الأسماك لتشمل حصص صيد لمدة ٢٥ سنة، ومنح تراخيص للقيام بأنشطة البحث عن الهيدروكربونات، ورفض تشغيل رحلات جوية مستأجرة، وضم أجزاء من الإقليم الوطني الأرجنتيني في الرسالة التي قدمتها إلى اللجنة المعنية بحدود الجرف القاري. وخلص المتحدث بالتأكيد على أن الأرجنتين مستعدة للتفاوض على أساس القانون الدولي ومختلف القرارات المتعلقة بهذه المسألة بغية التوصل إلى حل عادل ونهائي للنزاع على السيادة.

٤٦ - في الجلستين التاسعة والعاشرة للجنة الخاصة، أدلى ممثلو كل من الاتحاد الروسي وإكوادور وإندونيسيا وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبوليفيا وبيرو وتونس والجمهورية العربية السورية وسانت لوسيا والسلفادور وسيراليون والصين وغرينادا وغواتيمالا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكوبا ومالي وهندوراس ببيانات بشأن مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس).

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٤٧ - في ٥ و ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أثناء مناقشة مسائل إنهاء الاستعمار في لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، أشارت عدة وفود إلى مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس). (انظر A/C.4/64/SR.2 و A/C.4/64/SR.6).

٤٨ - وتكلم ممثل أوروغواي باسم الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (ميركوسور)، والدول المنتسبة إليها، فجدد دعمها للحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع على السيادة كما أكد رؤساء الدول الأعضاء في السوق المشتركة الجنوبية والدول المرتبطة بها، مجددا ذلك الدعم في بيان مشترك اعتمدوه في اجتماع مجلس السوق المشتركة. وقال إن السبيل الوحيد للتوصل إلى حل للنزاع على السيادة على ”جزر مالفيناس وساوث جورجيا وساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها“ هو من خلال استئناف

المفاوضات. وأقر الممثل بأن الأرجنتين مستعدة للقيام بذلك، وحث المملكة المتحدة على الامتثال للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى.

٤٩ - وتحدث ممثل المكسيك باسم مجموعة ريو، وقال إنه يجب على حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة أن تستأنفا المفاوضات للتوصل إلى حل سلمي وعادل ونهائي للنزاع على السيادة وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة واللجنة الخاصة والجهات الأخرى في أقرب وقت ممكن، وأن تضعا في اعتبارهما مبدأ السلامة الإقليمية.

٥٠ - وفي إطار ممارسة حق الرد، كرر ممثل المملكة المتحدة موقف المملكة المتحدة المعروف بأنه لا يساور المملكة المتحدة أي شكوك في سيادتها على الإقليم وأنه لا مجال لأي مفاوضات بشأن السيادة على الإقليم ما لم يعرب سكان الجزر عن رغبتهم في ذلك.

٥١ - وردا على الملاحظات التي أدلى بها وفد المملكة المتحدة، قال ممثل الأرجنتين إن ''جزر مالفيناس وساوث جورجيا وساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها'' هي جزء لا يتجزأ من أراضي الأرجنتين. ومضى ممثل الأرجنتين يقول إن مختلف المنظمات الدولية والجمعية العامة قد أقرت بالنزاع على السيادة، وحثت حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة على استئناف المفاوضات لتسوية النزاع.

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٥٢ - قررت الجمعية العامة، في إطار القرار ٣١٦/٥٨ المؤرخ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، إبقاء البند المعنون ''مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)'' على جدول الأعمال للنظر فيه لدى قيام دولة من الدول الأعضاء بتقديم إخطار. وحتى تاريخ صدور هذا التقرير، لم يرد إلى الجمعية العامة أي إخطار بذلك من أي من الدول الأعضاء.